



联合国  
粮食及  
农业组织

Food and Agriculture  
Organization of the  
United Nations

Organisation des Nations  
Unies pour l'alimentation  
et l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная организация  
Объединенных Наций

Organización de las  
Naciones Unidas para la  
Alimentación y la Agricultura

منظمة  
للغذية والزراعة  
للأمم المتحدة

A

# مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى

الدورة السابعة والثلاثون

عمّان، الأردن 5-8 فبراير/شباط 2024 و 4-5 مارس/آذار 2024

تقرير الحوارات الفنية الإقليمية  
في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

## الموجز

لطالما تبوّأت النهج التشاركية ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في صياغة جدول الأعمال الخاص بتحويل النظم الزراعية والغذائية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، موقع الصدارة في الأنشطة التي تنفذها منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) في الإقليم.

وتُعتبر فعاليات التشاور والحوارات الإقليمية ضرورية لتحديد تحديات البلدان وأولوياتها وتوجيه التخطيط الاستراتيجي للمنظمة والتدخلات التي تنفذها استجابةً لاحتياجات الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية النشطة في القطاع الزراعي والغذائي. وتُعد نتائج هذه الحوارات والفعاليات إسهامات قيّمة لإرشاد المناقشات وتوجيهها خلال الدورة السابعة والثلاثين لمؤتمر المنظمة الإقليمي للشرق الأدنى.

وتعرض هذه المذكرة الإعلامية موجزاً للأهداف والتوصيات ونقاط العمل المتعلقة بالحوارات الفنية الإقليمية الثلاثة التالية، أي:

- أولاً - إشراك المدن في تحويل النظم الزراعية والغذائية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا؛
- ثانياً - ونهج صحة واحدة والتعاون الرباعي الإقليمي: سبل المضي قدماً من أجل التنفيذ على المستوى الإقليمي؛
- ثالثاً - وندرة المياه في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

أمانة المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى

FAO-RNE-NERC@FAO.ORG

## أولاً - إشراك المدن في تحويل النظم الزراعية والغذائية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

### الأساس المنطقي

1- ما فتى التوسّع الحضري يتزايد في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. فنسبة 63 في المائة من السكان الحاليين في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تعيش في المناطق الحضرية، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة بحلول عام 2050 إلى 73 في المائة، أي ما يزيد عن 450 مليون شخص. وفي الوقت نفسه، يؤثر تغير المناخ والصراعات والأزمات الممتدة والأحداث الجغرافية السياسية وندرة الموارد الطبيعية المتزايدة على قدرة النظم الزراعية والغذائية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا على تلبية الطلب المتزايد على الأغذية. وفي حين تعيش نسبة 37 في المائة من سكان إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في المناطق الحضرية الكبرى، تعيش نسبة تتجاوز 50 في المائة من سكان هذا الإقليم في المدن والقرى الحضرية والريفية الأصغر التي عادة ما تتلقى استثمارات أقل في البنية التحتية واهتمامًا أقل بكثير من جانب الأوساط المعنوية بالسياسات والأبحاث. ونظرًا إلى أهمية هذه المدن الوسيطة في تعزيز الروابط بين المناطق الريفية والحضرية، فبإمكانها أداء دور حاسم في التنمية المستدامة لسلاسل القيمة الغذائية الزراعية مع إدرار الدخل للمنتجين والحفاظ على الموارد الطبيعية في الوقت نفسه.

2- ويتضمن الإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة للفترة 2022-2031 النظم الغذائية الحضرية كأحد مجالات الأولوية البراجمجة العشرين. ووضعت المنظمة، ضمن هذا الإطار، مبادرات رائدة مثل خطة عمل المنظمة للغذاء في المناطق الحضرية التي تم إطلاقها في عام 2019 ومبادرة المدن الخضراء التي أطلقتها منظمة الأغذية والزراعة في عام 2021، والتي تركز على النظم الغذائية الحضرية وتحضير المناطق الحضرية.

3- وبينما بدأ إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في الإقرار بالدور الذي تؤديه الحكومات المحلية والإقليمية في النظم الغذائية الحضرية المستدامة، تقوم المنظمة بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين بدعم البلديات في تحديد الأولويات وتصميم العمليات التي تعود بمنافع أكبر على المواطنين. وتتراوح هذه الأولويات بين الاستثمار في الزراعة المستدامة الحضرية وشبه الحضرية، وتقصير سلاسل الإمداد، والأسواق الغذائية الحضرية الشاملة؛ وخلق منافذ أغذية صحية بدرجة أكبر، وبرامج التغذية المدرسية، والوقاية من المهدر من الأغذية والحد منه وإدارته. وتتعاون المنظمة وشركاؤها والتحالفات العالمية من أجل دعم المدن في رفع مستوى الوعي بهذا الشأن وتعميم النظم الغذائية في سياساتها وتخطيطها وإجراءاتها وتعزيز قدراتها على تنفيذ السياسات والبرامج الوطنية والمحلية.

### الأهداف

4- سعى هذا الحدث، بالاستفادة من قوة الشراكات والزخم الذي يقود خطة عمل المنظمة حول الغذاء في المناطق الحضرية على مستوى العالم، إلى رفع مستوى وعي الحكومات الوطنية ودون الوطنية والشركاء في التنمية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بالدور الهام الذي تؤديه الحكومات المحلية والمدن في جدول أعمال تحويل النظم الزراعية والغذائية.

5- واستنادًا إلى الممارسات والتجارب الناجحة في الإقليم وخارجه، سلّطت الجلسات الضوء على الاستراتيجيات والسياسات الشاملة المتعلقة بالنظم الزراعية والغذائية التي وُضعت على المستوى المحلي، وتجارب آليات الحوكمة الغذائية المتعددة الجهات الفاعلة، بالإضافة إلى المنطلقات الكفيلة بإدماج النظم الزراعية والغذائية في السياسات وعمليات

التخطيط والإجراءات المحلية. وقد نجح هذا الحدث في إبراز التحديات الأكثر إلحاحًا التي تواجهها المدن في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا من أجل ضمان الأمن الغذائي والتغذية والتمتع بأنماط غذائية صحية من نظم زراعية وغذائية مستدامة. وسهّل التعلّم بين الأقران في مختلف المدن واستكشف طرقًا لتوسيع نطاق خطة عمل المنظمة حول الغذاء في المناطق الحضرية من خلال آليات التبادل في ما بين المدن. وأسفرت حلقة العمل عن نتائج مهمة في بلورة رؤية مشتركة وتعزيز الشراكات من أجل نظم غذائية حضرية مستدامة في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وبالتالي مواصلة تعزيز شبكة التعاون بين المدن في هذا الإقليم. وستكون التوصيات، إلى جانب نقاط العمل التي تمّت الموافقة عليها، بمثابة الأساس للجهود المستمرة لتبادل المعارف ومشاركة أفضل الممارسات ودفع عجلة الابتكار سعيًا إلى إيجاد نظم غذائية حضرية مستدامة.

- 6- وتمحورت حلقة العمل حول ستّ جلسات مواضيعية:
- النظم الغذائية الحضرية المستدامة: الفرص والتحديات.
  - قصص من المدن: دمج الأغذية الزراعية في السياسات والاستراتيجيات على المستوى الحضري.
  - استكشاف ثلاثة منطلقات مواضيعية رئيسية لتحويل النظم الزراعية والغذائية الحضرية: المهدر من الأغذية، والزراعة الحضرية وشبه الحضرية، والأسواق في المناطق الحضرية، وبيئة الأغذية.
  - حوكمة النظم الغذائية المتعددة المستويات - الربط بين الحكومات الوطنية والمحلية.
  - تسريع الإجراءات الغذائية في المناطق الحضرية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا من خلال التبادلات في ما بين المدن.
  - سبل المضي قدمًا من أجل تعزيز النظم الغذائية الحضرية المستدامة في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

#### الجهات المستهدفة والمشاركون

- 7- ضمت حلقة العمل مجموعة متنوعة من المشاركين من المدن في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وممثلين عن الحكومات الوطنية والمدن الرائدة المختارة من بلدان الجنوب والشمال لإتاحة فرصة لتيسير التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الإقليم بشأن المواضيع ذات الأولوية بالنسبة إلى النظم الغذائية الحضرية المستدامة وسدّ الفجوة في السياسات والحوكمة بين المستويين الوطني والمحلي.

#### التوصيات ونقاط العمل

- 8- أسفرت حلقة العمل عن مجموعة شاملة من التوصيات القابلة للتنفيذ التي تشكّل خارطة طريق استراتيجية لتعزيز النظم الغذائية الحضرية المستدامة في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وتوفر هذه التوصيات مجتمعة خارطة طريق متينة لتوجيه الإقليم نحو نظم غذائية حضرية مستدامة وشاملة وقادرة على الصمود:
- من الضروري معالجة المشكلة الحاسمة المتمثلة في الحدّ من الفاقد والمهدر من الأغذية وإدارتهما. ويمكن تحقيق ذلك من خلال دعم عمليات التقييم وتصميم الحلول ووضع خطط العمل، مع التركيز على النهج القائمة على الطلب.

- من أجل تحسين حوكمة النظم الغذائية الحضرية، من الضروري تحسين جودة البيانات والوصول إليها، مع إمكانية تكييف منهجيات التقييم مع السياق الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، شدّدت حلقة العمل على مدى أهمية تقييم الحالات والتجارب، مع التركيز على الاقتراحات الرامية إلى توسيع نطاق المبادرات الناجحة. ويتمشى ذلك مع خطة المنظمة لفترة السنتين القادمة في الإقليم، والتي يمكن أن تكون بمثابة حافز للتقدّم.
- تُعدّ مشاركة التوصيات الصادرة عن هذا الحدث مع المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى في دورته السابعة والثلاثين أمرًا حيويًا لتأمين الدعم اللازم لتنفيذ هذه الإجراءات.
- يُتيح عرض النظم الغذائية الحضرية على المستويين الإقليمي والعالمي، لا سيما خلال المنتدى الحضري العالمي في عام 2024، فرصة ممتازة أخرى لرفع مستوى الوعي بالمبادرات الإقليمية واستقطاب الدعم لها.
- ينبغي توسيع نطاق التبادلات بين الأقران والآليات المختلفة، بما في ذلك التبادلات بين المدن، من أجل تعزيز تبادل المعارف وبناء القدرات. ويمكن لآلية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة أن تُسهّل نقل المعارف والمساعدة الفنية، بما يدعم أهداف الإقليم بشكل أكبر. وبالإضافة إلى ذلك، من الأهمية بمكان تعزيز التبادلات بين بلدان الإقليم، بالنظر إلى تفاوت مستويات مشاركتها. ويمكن لبرنامج تعاون تقني إقليمي وبرامج تعاون تقنية وطنية تأدية دور مركزي في تحقيق هذا الهدف.
- يمكن للتعاون بين وزارات الزراعة ووزارات الصحة لأغراض التخطيط الحضري، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، أن يُساعد في التوفيق بين الجهات الفاعلة في مجال الأغذية الحضرية والحطّط الإنمائية الأوسع.
- يُعدّ الاستمرار في رفع مستوى الوعي بين المدن للتوقيع على ميثاق ميلانو بشأن السياسات الغذائية في المدن والمشاركة في مبادرة النظم الغذائية الحضرية أمرًا مهمًا لتوسيع نطاق الشبكة وتعزيز الالتزام بالنظم الغذائية الحضرية المستدامة .
- يُعدّ استخدام إطار شامل ومجموعة من المؤشرات لتقييم التقدم المحرز في النظم الغذائية الحضرية ورصده أمرًا ضروريًا لضمان المساءلة وقيادة التحسين المستمر في الإقليم.

## ثانيًا - نهج صحة واحدة والتعاون الرباعي الإقليمي: سبل المضي قدمًا من أجل التنفيذ على المستوى الإقليمي

### الأساس المنطقي

- 9- نهج صحة واحدة هو نهج متكامل وموحد يسعى إلى الموازنة بين صحة البشر والحيوان وسلامة النظم الإيكولوجية وتحسينها بشكل مستدام. ويحشد هذا النهج قطاعات وتخصصات ومجتمعات متعددة على مستويات مختلفة من المجتمع للعمل معًا من أجل تعزيز الرفاه والتصدي للأخطار التي تهدد الصحة والنظم الإيكولوجية، مع معالجة الحاجة الجماعية إلى مياه وطاقة نظيفة وهواء نظيف وأغذية آمنة ومغذية، واتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ، والإسهام في التنمية المستدامة. وإنّ التحديات الدائمة المتمثلة في الأمراض المعدية الناشئة، والعبء المستمر للأمراض الحيوانية المنشأ،

والأمراض الاستوائية المهملة والأمراض المنقولة بالنواقل، والزيادة العالمية في المخاطر التي تهدد سلامة الأغذية والمياه، والتهديد المتزايد لمقاومة مضادات الميكروبات، هي تحديات تتطلب جهودًا مشتركة متعددة القطاعات. وتدعو البلدان والأقاليم بشكل متزايد إلى التعاون بين المهنيين من مختلف التخصصات والعمل من المستوى المجتمعي إلى المستوى العالمي عبر مختلف القطاعات من أجل سدّ الفجوات.

10- وخلال اجتماع كبار المسؤولين، الذي عُقد خلال الدورة السادسة والثلاثين لمؤتمر المنظمة الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا في يناير/كانون الثاني 2022، رحّب المشاركون بخطة المنظمة لإنشاء منصة إقليمية لنهج صحة واحدة بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين في الإقليم، ودعوا المنظمات الإقليمية إلى تعزيز التعاون المشترك بين الوكالات لدعم جهود البلدان لتنفيذ نهج صحة واحدة. وخلال الدورة التاسعة والستين للجنة الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط، التي عُقدت في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2022، أعربت البلدان عن موافقتها وشدّدت على أهمية نهج إقليمي لصحة واحدة من خلال المصادقة على قرار. ومنذ سبتمبر/أيلول 2022، عُقدت اجتماعات إقليمية منتظمة عبر الإنترنت للتعاون الرباعي بشأن نهج صحة واحدة لمناقشة المذكرة المفاهيمية وصياغتها من أجل إنشاء منصة إقليمية لنهج صحة واحدة. وفي مايو/أيار 2023 في سلطنة عُمان، عُقد الاجتماع الإقليمي الأول للتعاون الرباعي بشأن نهج صحة واحدة، الذي تولّى تنظيمه مكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي لشرق المتوسط بالتعاون الوثيق مع الشركاء الإقليميين من منظمات التعاون الرباعي. وكان الهدف العام من الاجتماع هو تزويد بلدان الإقليم بالنهج والمنهجيات والأدوات التي تمكّنها من المضي قدمًا في تنفيذ نهج صحة واحدة.

#### الأهداف

11- تمثل الهدف من الجلسة في تقديم لمحة عامة عن الأنشطة الإقليمية للتعاون الرباعي بشأن نهج صحة واحدة، وعرض الأنشطة الجارية لمنظمات التعاون الرباعي الإقليمية من أجل النهوض بنهج صحة واحدة في الإقليم، ولا سيما عملية إنشاء منصة إقليمية لنهج صحة واحدة تابعة للتعاون الرباعي ووضع إطار تشغيلي لهذا النهج. ومثّل الحوار بشأن نهج صحة واحدة فرصة لعرض التجارب والتحديات والنجاحات في تنفيذ نهج صحة واحدة. واستُهلّت الجلسة بكلمات رئيسية ألقاها ممثلو منظمات التعاون الرباعي في الإقليم، تلتها عروض فنية لمنظمات التعاون الرباعي الإقليمية، ومجموعة العمل الفنية العالمية التابعة لمنظمات التعاون الرباعي، وعرض لسلطنة عُمان بشأن برنامجها الخاص بنهج صحة واحدة، وعرض مشترك لمنظمات التعاون الرباعي الإقليمية بشأن التقدّم المحرز لمكافحة مقاومة مضادات الميكروبات في الإقليم.

#### الجهات المستهدفة والمشاركون

12- وتمثّل المشاركون في منظمات التعاون الرباعي الإقليمية (مكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي لشرق المتوسط، ومكتب المنظمة العالمية لصحة الحيوان لشمال أفريقيا والشرق الأوسط، والمكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في غرب آسيا وأفريقيا)، وكذلك مقارها الرئيسية، والأمانة العالمية لنهج صحة واحدة، والأعضاء (الحكومات والباحثون والقطاع الخاص)، إضافة إلى أصحاب المصلحة في الإقليم المعنيين بنهج صحة واحدة، ومقاومة مضادات الميكروبات، وصحة الحيوان، وصحة البشر، والبيئة.

## نقاط المناقشة الرئيسية

13- على الرغم من هذا الدعم والالتزام واسع النطاق، لا يزال تنفيذ نهج صحة واحدة في الممارسة العملية أمرًا صعبًا، حيث يواجه حواجز تقنية ومؤسسية ومهنية، بالإضافة إلى شواغل تتعلق بالاستدامة وأولويات متضاربة ونقص في التمويل. وكان هناك إجماع واسع بين الحضور على أنّ تنفيذ نهج صحة واحدة يتطلب إضفاء الطابع المؤسسي على المستويين الإقليمي والوطني، وإنشاء أطر سياسية وقانونية مناسبة تدعم إضفاء الطابع المؤسسي، وتخصيص استثمارات من أجل زيادة الوعي لدى جميع أصحاب المصلحة. ويقتضي أيضًا مهارات وبناء القدرات عبر مختلف القطاعات، والتدريب المشترك للقوى العاملة، وحوكمة فعالة تركز على مبادئ متعددة التخصصات ومتعددة القطاعات، وإشراك أصحاب المصلحة والمجتمعات المحلية. وشدّد المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للشرق الأدنى وشمال أفريقيا، في إطار التعاون الرباعي الإقليمي، على التزامه بدعم البلدان في جهودها الرامية إلى النهوض بنهج صحة واحدة؛ وأبدى، بالتشارك مع منظمات التعاون الرباعي الإقليمية، الالتزام المشترك بتعزيز تنسيق تنفيذ نهج صحة واحدة عند مستوى التفاعل بين الإنسان والحيوان والنظام الإيكولوجي.

## التوصيات ونقاط العمل

14- أبرزت جميع العروض التقديمية مجالات التركيز الخمسة لنهج صحة واحدة، وهي: تعزيز الحوكمة والقيادة والتمويل؛ وتعزيز التنسيق المتعدد القطاعات؛ وتطوير قوى عاملة ماهرة ومتعددة التخصصات؛ وتعزيز الإنذار المبكر وتبادل المعلومات؛ وتعزيز قدرات التأهب والاستجابة من خلال الاستثمار في خطط نهج صحة واحدة متعددة القطاعات. وتمّ الإقرار بالتقدم المحرز في تنفيذ نهج صحة واحدة في الإقليم. وتمثلت نقاط العمل في الحاجة إلى إنشاء منصة إقليمية لنهج صحة واحدة بشكل رسمي مع تحديد أدوار ومسؤوليات واضحة، لتمكين البلدان من وضع خطة عمل إقليمية لنهج صحة واحدة وتنفيذها. ومن الضروري أن تتعهد منظمات التعاون الرباعي بالالتزامات المالية ليس فقط لإضفاء الطابع الرسمي على عملية إنشاء منصة إقليمية لنهج صحة واحدة، ولكن أيضًا لضمان استدامتها. وتحتاج البلدان إلى تكثيف جهودها التعاونية والمشاركة بين القطاعات لتنفيذ أنشطة نهج صحة واحدة وخطط العمل ذات الصلة.

## ثالثًا - الحوار الفني بشأن ندرة المياه في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

## الأساس المنطقي

15- تُعتبر المياه مكونًا أساسيًا من مكونات النظم الزراعية والغذائية، ومع ذلك فهي العامل الأول الذي يقيّد الزراعة في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. ويواجه الإقليم حاليًا تحديات متزايدة تقوّض الجهود الإقليمية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة (أي ندرة المياه وتقلّب المناخ، والأحداث الجوية القصوى، وتلوث المياه وتدهور جودتها). ويُظهر تقرير حالة الموارد من الأراضي والمياه للأغذية والزراعة في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا الذي أصدرته منظمة الأغذية والزراعة في عام 2022 أنّ نصيب الفرد من المياه العذبة المتاحة قد انخفض بنسبة 78 في المائة في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بين عامي 1962 و2018. ويشدّد أيضًا على الحاجة إلى زيادة قدرة نظم الإنتاج الزراعي على الصمود من

خلال تعزيز الإدارة الفعالة للموارد المائية والممارسات المقاومة لتغيّر المناخ من أجل تحسين استخدام الموارد المائية المحدودة التي تقترب من نقطة الانهيار، مما يهدد الأمن الغذائي لمليارات السكان وسبل عيشهم وأرواحهم.

16- ومن أجل ضمان الإدارة الفعالة للموارد المائية المحدودة، من الأهمية بمكان أن يكون هناك فهم شامل للعلاقات المتبادلة بين كفاءة استخدام المياه ونُهج الإنتاجية واستدامة الأراضي والمياه. وبالإضافة إلى ذلك، تشتد الحاجة إلى إجراء استعراضات معمّقة للمسارات الانتقالية الرئيسية اللازمة لتسريع عملية تحويل النظم الزراعية والغذائية.

### الأهداف

17- في ضوء ما سبق وبالنظر إلى النتائج الأخيرة المنبثقة عن مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة في دورته الثالثة والأربعين التي تمثل موضوع مناقشتها العامة في إدارة الموارد المائية، وتُوّجت بالموافقة على موضوع "إدارة الموارد المائية من أجل تحقيق الأفضليات الأربع: إنتاج أفضل، وتغذية أفضل، وبيئة أفضل، وحياة أفضل، لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، نظّم المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للشرق الأدنى وشمال أفريقيا حوار الفنى الإقليمي الافتراضي بشأن المياه تحت عنوان "كفاءة استخدام المياه وإنتاجية المياه ضمن حدود الاستدامة من أجل إحداث تحوّل متسم بالقدرة على الصمود في النظم الزراعية والغذائية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا".

18- وسعى هذا الحوار إلى مناقشة التحديات الملحة المتعلقة بالمياه وتصميم حلول مبتكرة في سياق تحسين كفاءة استخدام المياه وإنتاجيتها كوسيلة لتسريع عملية تحويل النظم الزراعية والغذائية. وهدف أيضًا إلى تقسيم مسارات العمل المتاحة اللازمة لتسريع وتيرة تحويل النظم الزراعية والغذائية، وذلك باستخدام أربعة مجالات رئيسية للاستجابة، وهي:

- تيسير تحوّل الأطر القانونية والمؤسسية من خلال تعزيز الحوكمة المتعددة التخصصات والشاملة لعدّة قطاعات وتعزيز اتساق السياسات؛
- والنهوض باستدامة المياه والزراعة من خلال الاستثمار في أدوات تحسين كفاءة استخدام المياه وإنتاجيتها لاستخدام المياه في حدود مستدامة تسمح ببناء اقتصاد أكثر قدرة على الصمود؛
- وتعزيز قاعدة معرفية ثابتة وموحّدة لاتخاذ القرارات التكميلية؛
- وإدارة مسائل الاستدامة في ظلّ حالة عدم اليقين السائدة من خلال الحفاظ على التحوّل الذكي مناخيًا.

### الجهات المستهدفة والمشاركون

19- شهد هذا الحدث، الذي عُقد بشكل افتراضي في 25 سبتمبر/أيلول 2023، مشاركة أكثر من 90 شخصًا، من بينهم ممثلون قطريون، وخبراء دوليون ومحليون، وصانعو سياسات، وباحثون، وأصحاب مصلحة من جميع أنحاء إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وضمت الفعاليات أيضًا متحدثين من جامعة الدول العربية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، والصندوق الأخضر للمناخ، والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في تونس.



## نقاط المناقشة الرئيسية

- تقييم خيارات الاستجابة الإدارية الفعالة في قطاع المياه المخصصة لأغراض الزراعة، ومجالات العمل المحتملة لتحسين الحوكمة واتساق السياسات ومساعدة البلدان الشريكة على تنفيذ الإدارة التكميلية في قطاع المياه المخصصة لأغراض الزراعة باستخدام الأدوات والمنهجيات المناسبة والمطورة حديثاً (مثل إنتاجية المياه، وكفاءة استخدام المياه، والمحاسبة المائية، والموارد المائية غير التقليدية، والأراضي الشاملة، وحوكمة المياه، وما إلى ذلك)؛
- وتقديم إسهامات لتوجيه مواضيع المناقشة المتعلقة بالمياه في الدورة السابعة والثلاثين للمؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى والتأثير عليها، مع التركيز على خيارات الاستجابة الأولية المطلوبة لتسريع وتيرة تحويل النظم الزراعية والغذائية والعودة إلى استخدام المياه المخصصة لأغراض الزراعة ضمن حدود مستدامة تسمح ببناء مستقبل أكثر إنتاجية؛
- وإصدار توصيات بشأن الطرق والمسارات الانتقالية لمعالجة الأولويات الإقليمية استعداداً للمؤتمر الإقليمي.

## التوصيات ونقاط العمل

- هناك حاجة ملحة إلى التأكيد على أهمية تخصيص الموارد المائية بشكل مناسب، بما في ذلك المياه الجوفية، وكيف يمكن لهذا المفهوم تحسين الإنتاج الزراعي وإنتاجية المياه بشكل كبير، وبالتالي التغلب على التحديات الرئيسية في مجال الأمن الغذائي. ويتمثل أحد الجوانب الحاسمة في أهمية تعزيز التعاون على كل من المستوى العلوي والسفلي من النظام، مع التركيز بشكل خاص على إشراك أصحاب الحيازات الصغيرة لتحسين الإنتاجية الاقتصادية للمياه وكذلك الإنتاجية الفيزيائية للمياه.
- يُعدّ الترابط والتآزر بين جميع القطاعات المعنية أمراً ضرورياً للغاية، حيث يشكّل الترابط بين المياه والأغذية والطاقة مثلاً رئيسياً، لا سيما في ضوء ضرورة التخفيف من آثار تغير المناخ والحفاظ على التنوع البيولوجي.
- هناك حاجة إلى تعزيز الإصلاحات القانونية والمؤسسية لتسهيل اتباع نهج مترابط وقائم على الترابط في صنع القرارات والحوكمة في ما يتعلق بالإنتاج الزراعي والتنمية المستدامة والقدرة على الصمود.
- من الأهمية بمكان أن تقترن الإرادة السياسية المستنيرة بالقدرة المحلية المتينة (أي المزارعين والمهنيين)، خاصة لتحقيق إنتاجية المياه وكفاءة استخدامها، وبالتالي تعزيز إقامة نظام زراعي وغذائي فعّال وقادر على الصمود.
- إن إضفاء الطابع المحلي على التكنولوجيا والعلوم عنصر أساسي في مواجهة التحديات المتعلقة بندرة المياه. وينبغي التركيز بشكل خاص على النهج التقنية المبتكرة، بما في ذلك الري بالتنقيط، وجمع مياه الأمطار، والزراعة الدقيقة، والرقمنة، وإدارة رطوبة التربة باستخدام أجهزة الاستشعار وتقنيات الرصد الحديثة.
- من الضروري تعزيز التعاون الإقليمي والأقاليمي في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا لأنه يمكن من نقل الأفكار والتجارب القيّمة من بلد إلى آخر.
- يتطلب التكيف مع المناخ في قطاع المياه تحقيق التكامل بين المناخ والعلوم والحوكمة، فضلاً عن اتباع نهج قائم على الترابط في عمليات صنع القرار. ومن الضروري انتقاء المحاصيل والابتكارات الوراثية من خلال تطوير وتعزيز

- المحاصيل القادرة على مقاومة الجفاف وعلى تحمّل الإجهاد المائي واستخدام المحاصيل البديلة التي تتطلّب كميات أقل من المياه.
- تُعتبر الإدارة المتكاملة للموارد المائية عنصراً أساسياً للحفاظ على المياه وضمان كفاءتها. وينبغي أن تقترن بقرارات قوية وإدارة تكيّفية.
  - لم يعد النهوض باستخدام الموارد المائية غير التقليدية وتقنيات توفير المياه خياراً. ولكن ذلك لا يزال يتطلّب جهوداً متعددة الأبعاد، بما في ذلك نقل التكنولوجيا، وتحليل التكاليف والفوائد، والقبول الاجتماعي.
  - يجب أن يصبح الاستثمار في البحوث والبيانات، وبناء القدرات، وتوعية الرأي العام مكّونات حاسمة في تخطيط عملية تحويل النظم الزراعية والغذائية.